«التشريعية»: الكويت في حاجة ماسة لهيئة مكافحة الفساد

بعد تزايد ظاهرة الفساد في كثير من قطاعات العمل ولحماية الأموال العامة

أحالت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية تقريرها بشأن مكافحة الفساد، متضمنا 39 مقترحا نيابيا بينها مشروع مقدم من الحكومة.

انجزت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية تقريرها بشأن مشروع بقانون والاقتراحات بقوانين الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد ومنع تضارب المصالح والكشف عن الذمة المالية وحماية المُبلغ والكسب غير المشروع وحماية الأموال العامة وعددها (39).

وادرج رئيس مجلس الأمة تقرير اللجنة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل، وقد استعرضت اللجنة جميع الاقتراحات المقدمة من النواب، ورأت أن المشروع المقدم من الحكومة والاقتراحات النيابية، وما قدمه ضيوف اللجنة تهدف جميعاً إلى إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وذلك تفعيلاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة في 31 من اكتوبر سنة 2003، وكانت الكويت قد وافقت على هذه الاتفاقية وصدر القانون رقم (47) لسنة 2006 بالموافقة عليها، ونفاذاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية المشار إليها أعد المشروع المقدم من الحكومة والاقتراحات المقدمة من بعض السادة الأعضاء.

وتؤكد اللجنة أن الكويت بحاجة ماسة لوجود مثل هذه الهيئة بعد تزايد ظاهرة الفساد في كثير من قطاعات العمل وحماية الأموال العامة بتعزيز النزاهة والشفافية إزاء تصرفات الموظف العام ومن في حكمه والقائمين على العمل العام وحماية مؤسسات وأجهزة الدولة، ومنع التلاعب والاستغلال وسوء استخدام السلطة، وتعزيز مبدأ الشفافية والمشاركة في المنظمات الاقليمية والدولية في مكافحة الفساد، وبعد دراسة المشروع انتهت اللجنة إلى الموافقة على مشروع الاقتراح والموضح بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها.

ونص المشروع بقانون كما انتهت إليه الجنة على أن تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة النزاهة) يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأي صورة كانت.

وتهدف الهيئة إلى إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم 47 لسنة 2006 والعمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وحماية أجهزة الدولة من الرشوة واستغلال النفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية وحماية المبلغين.

ويتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتكون من تسعة أشخاص ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على ترشيح مجلس الوزراء بعد استطلاع رأي جمعيات النفع العام المعنية وبعد موافقة مجلس الأمة على ترشيحهم في جلسة سرية بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس على أن يكون التصويت سريا.

وتكون مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ورئيس وأعضاء مجلس الأمناء غير قابلين للعزل، ولا يجوز إسقاط عضوية أي منهم إلا في حالة الإخلال بواجبات وظيفته إخلالا جسيما وبناء على طلب أغلبية أعضاء مجلس الأمناء، وتتبع في إسقاط العضوية الإجراءات المتبعة في التعيين.

ويختص مجلس الأمناء برسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها وإقرار الهيكل التنظيمي للوظائف واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة والموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة ذات الصلة باختصاصاتها.

الجهاز التنفيذي

كما اشار القانون كما انتهت اليه اللجنة الى أن يكون للهيئة جهاز تنفيذي يتولى الأمور الفنية والإدارية والمالية ويتولى الرئيس الإشراف عليه ويمثل الهيئة أمام القضاء وأمام الغير ويكون للهيئة أمين عام وأمناء مساعدون يصدر بتعيينهم قرار من الرئيس ويكونوا مسؤولين أمامه عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي وتحدد اللائحة الداخلية مهامهم واختصاصاتهم وتختار الهيئة الموظفين الإداريين والفنيين من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصصات العلمية بشفافية وفقا للمعايير التي تحددها اللائحة الداخلية، ويكون للهيئة ميزانية ملحقة ضمن الميزانية العامة للدولة ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة.

جرائم الفساد

وقال التقرير "تتمثل جرائم الفساد في نطاق أحكام هذا القانون في جرائم الاعتداء على الأموال العامة بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمناقصات العامة والمزايدات والممارسات وجرائم الرشوة واستغلال النفوذ وجرائم غسل الأموال وجرائم التزوير والتزييف والجرائم المتعلقة بسير العدالة وجرائم الكسب غير المشروع وجرائم التهريب الجمركي وجرائم التهرب الضريبي إعاقة عمل الهيئة أو الضغط لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصها أو الامتناع عن تزويدها بالمعلومات المطلوبة والمنصوص عليها في هذا القانون".

وتقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بمتابعة إجراءات ضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقا للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين المعمول بها.

وتقوم الهيئة فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد بجمع المعلومات والأدلة بشأنها، ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بشبهة الجريمة محل العلم، وكذلك طلب موافاتها بأية بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها، وعليها أن تقرر إحالتها إلى النيابة العامة متى تحققت من جديتها. وللهيئة أن تطلب من الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات التحفظية بما في ذلك الحجز على الأموال والمنع من السفر.

وللهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والاستماع إلى أقوالهم بغير يمين حول أي شبهة فساد وردت إليها. ويتم تدوين الأقوال في محضر يوقع عليه من أدلى بأقواله. ولا يعد هذا الإجراء من قبيل أعمال التحقيق الجنائي.

سلة برلمانية

السلطان: مغرضون يحرضون على حل المجلس

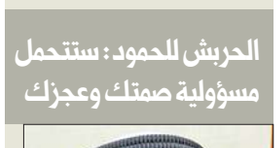

اكد نائب رئيس مجلس الأمة خالد السلطان ان "اعضاء كتلة الأغلبية يمكنهم التصريح بما شاءوا ولا احد يحجر عليهم، ولكن تصريحاتهم لا تحسب على الكتلة".

وقال السلطان ان "المغرضين يستغلون ذلك شعبيا وعند صاحب السلطة لتشويه سمعة الكتلة وتحريضه على حل المجلس"، مشيرا الى ان "الكتلة تبنت فقط استجواب وزير المالية من بين سبعة استجوابات وهذا يدحض ادعاءهم".

واضاف "لا تزال الكتله ثابتة الخطى نحو تحقيق الإنجازات وتفويت الفرصة على عناصر الإفساد السابقة لتحقيق أهدافهم وأهمها عودة مملكتهم الفاسدة"، مشيرا الى ان الشعب يتابع عملهم.

الحربش للحمود: ستتحمل مسؤولية صمتك وعجزك

كشف النائب د. جمعان الحربش عن إبلاغه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود عن شكوى موظفة كويتية من تحرش قيادي في وزارته، مشيراً إلى أنه زود الوزير بتقرير لجنة الرقابة والتفتيش في الوزارة الذي أدان القيادي وأوصى بنقله.

وقال الحربش في تصريح أمس انه "رغم ضعف القرار فإنه من المؤسف أن وزير الداخلية عجز عن تطبيق هذا القرار الهزيل"، مضيفاً "اذا كان الوزير عاجزا عن حماية موظفات في وزارة الداخلية فهو عن حماية المجتمع اعجز، وانا هنا ادعو الوزير علنا كما دعوته سراً للقيام بمسؤولياته وواجباته لانه سيتحمل المسؤولية السياسية عن صمته وعجزه".

المناور: مهم سؤال الصقر لوزير النفط وننتظر إجابته

قال النائب أسامة المناور ان سؤال النائب محمد الصقر لوزير النفط مهم وجعلنا ننتظر معه الإجابه بشأن خطة الوزارة للتعامل مع تراجع أسعار النفط، مشيرا الى انه مازال ينتظر أجوبة وزير النفط عن أسئلته حول الداو. ووصف المناور اتهام إيران للكويت بتخفيض أسعار النفط بانه "نعيق سمعناه من العراق قبل الغزو ولا يلدغ مؤمن من جحر مرتين".

الشايع يسأل الخالد عن حكم تعيين محامين في «الفتوى والتشريع»

وجه النائب شايع الشايع سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد حول صدور حكم من الاحكام القضائية بتعيين 15 محاميا ومحامية في إدارة الفتوى والتشريع. وقال: "ما الاسباب التي دعت الوزير إلى عدم تنفيذ الأحكام القضائية وهل تم اخطار الوزير بحكم المحكمة بصفته؟ وهل تم اخطار رئيس الفتوى والتشريع بحكم المحكمة بصفته؟" وطلب الشايع تزويده بجميع الاسماء التي تقدمت لشغل الوظيفة، مستفسرا عن اساس القبول والشروط واللوائح القانونية لشغل وظيفة محام في إدارة الفتوى والتشريع.

الشهاب للغانم: أغلقنا المسجد الكبير حرصاً على سلامة المصلين

اكد وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية جمال الشهاب ان قرار اغلاق المسجد الكبير تم بناء على توصية معهد الكويت للابحاث العلمية حفاظا على سلامة المصلين.

وقال الشهاب ردا على سؤال برلماني للنائب مرزوق الغانم بشأن حقيقة خبر اغلاق المسجد الكبير انه تم اتخاذ قرار اغلاق الحرم الرئيسي بالمسجد الكبير بناء على توصية معهد الكويت للابحاث العلمية، وذلك حفاظا على سلامة المصلين والزائرين بسبب وجود تشققات وتصدعات في الجسور والاعمدة للمبنى.

وأضاف: "وتعاقدت الوزارة مع المعهد لاجراء كافة الدراسات اللازمة لتحديد سلامة المبنى من الناحية الانشائية ودراسة كاملة للترسية وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجة المشاكل الانشائية في مباني المسجد".

دشتي: انتهاك للدستور مناشدة نواب خادم الحرمين

عبدالحميد دشتي

اعتبر النائب عبدالحميد دشتي ان مناشدة عدد من النواب خادم الحرمين الشريفين انقاذ الشعب السوري تعد خروجا عن قانون الدولة ومؤسساتها وانتهاكا صارخا لمواد الدستور الكويتي وصلاحيات سمو أمير البلاد، لافتا الى ان "أهل الكويت يرفضون ان يزايد عليهم أحد في الأمور المتعلقة باحترامهم وحبهم لدول الخليج وحكامها ولا يرفضون نصرة وإغاثة الشعب السوري إنسانيا بالطرق المشروعة".

وقال دشتي في تصريح صحافي امس "يجب على هؤلاء النواب الذين ناشدوا خادم الحرمين الشريفين انقاذ الشعب السوري ان يتخذوا من كلام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد نبراسا يهتدون به في مثل هذه المواقف ولا يقحمون أنفسهم في أشياء ليست من صميم اختصاصهم"، لافتا الى ان "سموه دائماً كان يكرر على مسامعنا قوله تفرغوا للتنمية واتركوا الشؤون الخارجية لي".

وأضاف دشتي ان "مهمة النائب محصورة في المراقبة والتشريع، تلك هي المهمة التي على أساسها تم انتخابه"، متسائلا عن الأسباب التي تجعل هؤلاء النواب يتخذون من العناد والمكابرة دربا لهم.

واعتبر دشتي ان "صياغة البيان على أوراق تحمل شعار الدولة وكأنها صادرة من مجلس الأمة وزج اسم الوزير السابق يوسف الرفاعي ضمن الاسماء الموقعة على هذا البيان فيه مخالفة للدستور"، مطالبا رئيس مجلس الأمة بعرض هذا الموضوع على مكتب المجلس ومناقشته في الجلسة المقبلة وتطبيق اللائحة على هؤلاء النواب الذين خالفوا الدستور الكويتي.

وتابع دشتي: "كان من الأجدر على هؤلاء النواب الذين ذيلوا البيان بتواقيعهم ان يوجهوا مناشدتهم لسمو أمير دولتهم وألا يتجاوزوا حدودهم، فهم في النهاية أعضاء مجلس أمة كويتي".

الدويسان: فلترشح الأغلبية نواباً للمشاركة في الحكومة

اعتبر النائب فيصل الدويسان مشاركة نواب كتلة الأغلبية في الحكومة من ابجديات العمل البرلماني، محذرا من توزير اشخاص محسوبين على هذه الأغلبية، «فإن كانوا يريدون المشاركة فليرشحوا نوابا». وقال الدويسان في تصريح للصحافيين امس إن مشاركة الأقلية في الحكومة غير منطقية، لأنها معارضة، مشددا على ان «الأغلبية باتت أمام المحك، فما عارضته على مدى الفترة السابقة، عليها أن تنفذه عندما تنضم إلى الحكومة وتفي بوعودها وأفكارها، وحينها اما ان ترتفع إلى أعلى عليين أو تنزل إلى أسفل السافلين، بمعنى إما أنها تبلغ الذرى أو أن تكون تحت الثرى».

وتوقع الدويسان الا يكون الحل قبل انتهاء عام 2012.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

تتقدم أسرة

ALJARIDA الجريدة.

بأحر التعازي القلبية

وخالص العزاء والمواساة إلى

جمال أحمد محمود سيد

خالد أحمد محمود سيد

لوفاة المرحومة

جدتهما

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

انا لله وانا اليه راجعون

إعلان

دولة الكويت

وزارة الداخلية
قطاع شؤون التعليم والتدريب
ادارة التسجيل والقبول

تعلن وزارة الداخلية عن فتح باب التسجيل لاستقبال طلبات الراغبين بالالتحاق بالادارة العامة لتأهيل ضباط الصف والأفراد (مدرسة الشرطة) لدورة وكيل عريف + شرطي تخصص/ مؤسسات اصلاحية للعام الدراسي 2013/2012 وذلك خلال الفترة من يوم الاثنين الموافق 2012/06/18 وحتى يوم الخميس الموافق 2012/07/12.

وفقا للشروط التالية:

أولا: الشروط العامة:

1- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية.
2- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
3- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة.
4- ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تاديبي نهائي.
5- ألا يكون قد سبق فصله تأديبيا من أحد الأجهزة التعليمية في الأكاديمية أو من أي جهة تعليمية أخرى.
6- أن يكون لائقا صحيا للخدمة النظامية.
7- ألا يقل طول قامته عن (155) سم.
8- أن يجتاز الطالب اختبارات اللياقة البدنية والمعلومات الثقافية والقدرات والاختبارات النفسية.
9- أن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية.

ثانيا: الشروط الخاصة:

1 - وكيل عريف

1- يشترط فيمن يقبل للدراسة بمدرسة الشرطة لرتبة وكيل عريف أن يكون حاصلا على الصف التاسع بنجاح.
ولا يقل سنه عن (سبع عشرة) سنة ميلادية، ولا يزيد عن (تسع وعشرين) سنة ميلادية.

2 - شرطي:

1- يشترط فيمن يقبل للدراسة بمدرسة الشرطة لرتبة شرطي أن يكون حاصلا على الصف الرابع الابتدائي بنجاح.
ولا يقل سنه عن (سبع عشرة) سنة ميلادية ولا يزيد عن (تسع وعشرين) سنة ميلادية.
- يحسب سن الطالب في أول الشهر الذي يتقدم فيه للالتحاق بالدراسة.

ثالثا: المستندات المطلوبة لاستلام المغلفات:

1- الشهادة الدراسية الأصلية أو صورة مصدقة عنها.
2- البطاقة المدنية الأصلية.

رابعا: موعد التسجيل وتوزيع المغلفات:

1- الفترة المحددة لتوزيع «مغلفات طلب الالتحاق» سوف تبدأ يوم الاثنين الموافق 2012/6/18 وحتى يوم الخميس الموافق 2012/7/12.
2- على المتقدم للتسجيل الحضور شخصيا والتقيد بمواعيد مراجعة لجنة التسجيل باليوم والتاريخ المبين على مغلف طلب الالتحاق.
3- جميع المراجعات تكون من خلال بوابة ادارة التسجيل والقبول بجانب البوابة رقم «4» للاكاديمية.
4- مواعيد استلام الطلبات تبدأ يوميا من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا.

هذا، ومما هو جدير بالذكر أن:

1- مدة الدراسة "اربعة" شهور يتلقى خلالها الطالب مكافأة شهرية مقدارها "250" دينارا كويتيا، ويقضي الطالب "ثلاثة شهور دراسة علمية داخل مدرسة الشرطة وكذلك يقضي الطالب شهر تدريب ميداني في الادارة العامة للمؤسسات الاصلاحية.
2- يمنح الخريج شهادة اجتياز دورة علوم الشرطة.
3- يعين الخريج بأول مربوط رتبة شرطي للمتقدم لدورة "افراد شرطة، ورتبة وكيل عريف للمتقدم لدورة وكيل عريف".

والله ولي التوفيق،